زيت لبدة الكبرى وغرامة يوليوس قيصر: دراسة تحليلية حول هوية المدينة وكمية الغرامة

The olive oil of Leptis Magna and Julius Caesar's Fine: An Analytical Study on the City's Identity and the Fine Quantity

د. محمد علي الدراوي
الأستاذ المشارك للآثار والتاريخ القديم
كلية الآثار والسياحة جامعة المرقب
madarawi@elmergib.edu.ly

الملخص

تتناول هذه الدراسة الغرامة السنوية من زيت الزيتون التي فرضها يوليوس قيصر على مدينة لبدة عقب الحرب الأهلية الرومانية سنة 46 ق.م، وقد ركزت على قضيتين رئيسيتين، هما: هوية المدينة المعنية بالغرامة، هل هي مدينة لبدة الكبرى أو مدينة لبدة الصغرى، وتحليل كمي للغرامة البالغ قدرها 3,000,000 (ثلاثة ملايين) باوند روماني.

هذا وبالاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي، والمنهج الكمي، خلصت الدراسة إلى أن مدينة لبدة الكبرى هي المعنية بهذه الغرامة، استنادًا إلى مجموعة من الشواهد والأدلة التاريخية، كما أظهرت الدراسة إلى أن الغرامة كانت تفوق قدرة مدينة وحدها على الإيفاء بها دون ظهيرها الزراعي، وباقي مدن إقليم التريبوليتانيا، هذا كما خلصت الدراسة إلى أن قيصر كان مدركًا للإمكانيات الاقتصادية للبدة الكبرى واقليمها، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج زيت الزيتون.

Abstract:

This study addresses the annual fine of olive oil imposed by Julius Caesar on the city of Leptis following the Roman Civil War in 46 BC, the research focuses on two main issues: first, identifying the city subject to the fine—whether it was Leptis Magna or Leptis Minor; and second, conducting a quantitative analysis of the fine, which amounted to 3,000,000 Roman pounds.

By applying both the historical-analytical method and the quantitative approach, the study concludes that Leptis Magna was the city concerned with this fine, based on a set of historical evidence and testimonies, Furthermore, the study demonstrates that the fine exceeded the capacity of a single city to meet, It required the support of its agricultural hinterland as well as the other cities of the Tripolitanian region, The findings also reveal that Caesar was well aware of the economic potential of Leptis Magna and its region, particularly in relation to olive oil production.

استلمت الورقة بتاريخ 2025/11/17، وقبلت بتاريخ 2025/12/01 ونشرت بتاريخ 2025/12/01

الكلمات الافتتاحية: لبدة الكبرى – غرامة قيصر – الحرب الأهلية – زيت الزيتون.

Keywords: Olive Oil - Leptis Magna – Caesar's Fine – Civil War.

مقدمة:

اندلعت الحرب الأهلية الرومانية سنة 49 ق.م بين القائدين يوليوس قيصر وبومبي، وكانت أفريقيا أحد ميادين الصراع الرئيسية بينهما، وقد استمرت هذه الحرب حتى سنة 46 ق.م، حين تمكن قيصر من هزيمة خصومه في معركة ثابسوس (Thapsus)، وعقب هذا النصر اتخذ قيصر سلسلة من الإجراءات، كان من بينها تعيين صديقه المؤرخ سالوست (Sallust) حاكمًا على الولاية الجديدة المسماة "أفريقيا الجديدة" (Africa Nova)، كما اتخذ إجراءات عقابية طالت مدنًا وأفرادًا كانوا قد ناصروا أو قدموا الدعم لخصومه في الحرب، وكانت من بين المدن التي شملتها الإجراءات العقابية مدينة لبدة (Leptis)، والتي فرض عليها قيصر غرامة سنوية ضخمة من زيت الزيتون.

تنبثق أهمية هذه الدراسة من إعادة تقييم هوية المدينة التي فُرضت عليها غرامة الزيت، ومن ثم توضيح الدور الاقتصادي والسياسي للبدة الكبرى ضمن إقليم التريبوليتانيا.

وعليه، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل هذه الغرامة، وذلك من خلال زاويتين، الأولى تتمثل في تحديد هوية المدينة المعنية بهذه الغرامة، أما الثانية، فهي تحليل كمية الغرامة المفروضة، وما إذا كان بإمكان مدينة واحدة أن تتحمل أعباءها بمفردها من دون غيرها.

هذا وتدور الدراسة على مجموعة من التساؤلات الرئيسية، وهي:

- أيُّ المدينتين (لبدة الكبرى Leptis Magna أم لبدة الصغرى Leptis Minor) كانت هدفًا لغرامة قيصر؟
- ما هي القيمة الفعلية للغرامة وفق المقاييس الحديثة؟
- هل كانت لبدة الكبرى قادرة على سداد الغرامة بمفردها؟
- ما هو حجم الإنتاج الزراعي من الزيتون المطلوب لتغطية العقوبة؟

ولدراسة هذا الموضوع، اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يعتمد على مجموعة من المصادر الكلاسيكية التي وثقت الحرب الأهلية الرومانية، وعلى رأسها كتاب الحرب الأفريقية (Bellum Africum) المنسوب إلى قيصر (Caesar)، كما تستند إلى المنهج الكمي التحليلي؛ لتقدير الغرامة المفروضة عبر تحويلها إلى وحدات قياس معاصرة قابلة للفهم والتحليل، ثم احتساب مكافئها النقدي، وتقدير عدد أشجار الزيتون، والمساحات الزراعية اللازمة لتأمين تلك الكمية، إضافة إلى ذلك، يوظف البحث المنهج المقارن من خلال مقابلة هذه التقديرات التاريخية مع إحصائيات حديثة حول أعداد أشجار الزيتون، وكميات الإنتاج، بما يتيح مقاربة بين الماضي والحاضر.

أولًا: هوية المدينة

يشير مؤلف كتاب الحرب الأفريقية إلى أن قيصر فرض على مدينة لبدة غرامة ضخمة قدرها 3,000,000 (ثلاثة ملايين) باوند (Pondo) روماني من زيت الزيتون[1]، ربما بسبب الثروة التي كانت تجنيها المدينة من إنتاج الزيت والمتاجرة به، ونظرًا لوجود مدينتين تحملان اسم لبدة (Leptis)، وهما لبدة الكبرى (Leptis Magna) في إقليم التريبوليتانيا (Tripolitania)، ولبدة الصغرى *(Leptis Minor) في تونس الحالية (الشكل1)، فإن مؤلف الكتاب المذكور لم يحدد أيهما المعنية بالغرامة.

شكل هذا الغموض مسألة خلاف بين عدد من الباحثين حول ما إذا كانت الإشارة تتعلق بمدينة لبدة الكبرى أم لبدة الصغرى.

يتصدر "تاونسند" (Townsend) الرأي القائل بأن المدينة المعنية بغرامة قيصر هي لبدة الصغرى، ويقدم لهذا الطرح مسوغات عدة، أولها، أن مصدر الحرب الأفريقية يشير إلى الاسم بصيغة "لبتيس" (Leptis) لا "لبكيس" (Lepcis)، وهو الاسم الذي كانت تُعرف به لبدة الصغرى زمن الجمهورية الرومانية وبدايات العصر الإمبراطوري، ويرى "تاونسند" أنه كان من النادر استخدام النعتين "الكبرى" و"الصغرى" إلا في وقت لاحق، حينما بدأ الالتباس يظهر بين هوية المدينتين، غير أنه يُقر أيضًا بصعوبة التوصل إلى نتيجة حاسمة بشأن هوية المدينة[2]، ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن اسم (Leptis) كان يُطلق أيضًا على لبدة الكبرى في بعض المصادر الكلاسيكية، فقد ميّز البحّار الإغريقي سكلاكس (Scylax)(*) بينها وبين لبدة الصغرى (Λεπτις η μικρα)[3]، كما وردت عند سترابو (Strabo)(**) بصيغة لبدة "لبتيس" (Λεπτις)[4]، لا بصيغة (Lepcis)، وكذلك استخدمها شيشرون (Cicero)(***) بالصيغة نفسها، وذلك في أواخر

---

(1) Caesar, De Bello Africo, XCVII. "Leptitanos quorum superioribus annis bona Iuba diripuerat, et ad senatum questi per legatos atque arbitris a senatu datis sua receperant, XXX centenis milibus pondo olei in annos singulos multat,…"

(*) مدينة ساحلية تعرف حاليًا باسم لمتا أو لمطا، كما تعرف باسم ليبتيموس (*Leptisminus*)، على الرغم من أنها غالبًا ما ترد في المصادر باسم لبدة الصغرى (*Leptis Minos & Lepti Mimus*)، وهي تقع على الساحل الشرقي لتونس، وعلى بُعد 35 كيلو متر جنوب مدينة هادروميتوم (*Hadrumetum*) (سوسة الحالية)، و12 كيلو متر جنوب المنستير، وهي مركز فينيقي بوني تأسست في 500 قبل الميلاد، وأصبحت لاحقًا مدينة رومانية مهمة، وبلغت أقصى اتساع لها في القرنين الثاني والثالث الميلاديين، للمزيد أنظر:

- Ben Lazreg. N, and Mattingly, D.J., Leptiminus (Lamta): A Roman Port City in Tunisia, Report. N.1, Journal of Roman Archaeology, 1992, P.47; Bagnall, Roger; Brodersen Kai and others, Encyclopedia of Ancient History, Leptiminus/ Leptis Minor, www.encyclopediaancienthistory.com, P.1 -2.

(2) Townsend, W., The Oil Tribute of Africa at Time of Julius Caesar, Classical Philology, Vol.35, No.3, 1940. PP.275.

(*) بحار وجغرافي اغريقي عاش أواخر القرن السادس قبل الميلاد، ويُنسب إليه مؤلف جغرافي يعرف باسم περιπλους وهو وصف للبحار والسواحل، غير أن النص المتبقي من العمل يعود في حقيقته إلى القرن الرابع قبل الميلاد ونُسب إليه خطأ.

- Smith, W., Dictionary of Greek and Roman Biography and Mythology, Vol.3, Little, Brown, and Company, Boston, 1867, P. 758 – 759.

(3) Scylax.110. "Ἀπὸ δὲ Θάψου <εἰς Λέπτιν τὴν μικρὰν πλοῦς, ἀπὸ δὲ Λέπτεως τῆς μικρὰς εἰς Ἀδρύμετα πλοῦς,>».

(**) جغرافي اغريقي، ولد في نحو منتصف القرن الأول قبل الميلاد، زار العديد من البلدان، له كتابًا ضخمًا في الجغرافيا، يتألف من سبعة عشر جزءًا.

- Matthew., B, Encyclopedia of the Roman Empire, New Yourk, 2002, P.515.

(4) Strabo, Geography, XVII.3.18.

(***) خطيب روماني، كان له تأثير فلسفي وفكر سياسي كبير في السنوات الأخيرة للجمهورية.

القرن الثاني قبل الميلاد[1]، وعليه يتضح أن تسمية (Leptis) كانت تطلق على لبدة الكبرى، ومن ثَمَّ لا يمكن الجزمُ بأن لبدة الصغرى هي المعنية استنادًا إلى الاسم فقط.

مما يطرحه "تاونسند" أيضًا، أن مدينتي هادروميتوم (Hadrumetum) وثابسوس (Thapsus) تقعان على الساحل الشرقي من مقاطعة أفريقيا الرومانية، مما يجعل من غير المنطقي حسب رأيه أن ينتقل الكاتب فجأة ودون تمهيد للحديث عن مدينة نائية -حسب وصفه- خارج الحدود وضمن إقليم كريت وكيريني (Crete et Cyrene)، كما أنه من غير المحتمل أن يكون مؤلف العمل قد قصد مناقشة أوضاع إقليم آخر في فصل يبدو في مجمله مخصصًا لترتيبات قيصر في منطقة شملتها إجراءاته بعد الانتهاء من الأعمال القتالية[2].

في مقابل هذا الطرح، يقدم "ريتشارد هايوود" (Richard Haywood) رأيًا مخالفًا، يرفض فيه اعتماد الجغرافيا وحدها أداةً للتحليل، ويرى "هايوود" أن المؤلف رتّب المدن الواردة في العمل بناءً على طبيعة العقوبات، فقد بدأ بذكر ما أُخذ من مدينتي ثابسوس وهادروميتوم، ومن الجمعيات المحلية للمواطنين الرومان في كل منهما[3]، ثم أشار إلى الغرامة المتعلقة بالزيت، ومن بعدها الغرامة الأصغر المتعلقة بالحبوب من مدينة تيسدروس (Thysdrus)[4]، وبهذا يكون ذكر مدينة لبدة الكبرى ممكنًا دون وجود نقلة جغرافية[5].

كما يرى "تاونسند" أن مدينة لبدة الكبرى كانت تتمتع بوضع المدينة حليفة (civita foederata)، وأنه لا توجد أية أدلة تشير إلى أن هناك تحوّلًا أو تغيّرًا في وضعها، فمن غير المعقول -حسب رأيه- أن يكون قيصر قد فرض عقوبة كبيرة عليها بسبب دعمها لخصومه، وألا يتم حرمانها من وضعها كمدينة حليفة، بل استمر وجود موظفين محليين بها حتى بداية العصر الميلادي، وظلت تسك عملتها الخاصة بها، ولكن يمكن الرد على هذا الطرح بأن مدينة لبدة الصغرى أيضًا كانت مدينة حرة ومُعفاة (civitas libera et immunis)، ولا توجد دلائل على حرمانها من هذا الوضع هي الأخرى[6]، ويرى "هايوود" أنه لا يوجد سبب يمنع في حالة أو أخرى أن تؤدي مثل هذه الأعمال إلى عقوبة جزئية دون تجريدها من وضعها تمامًا[7].

أما "ستيفان جزيل" (Stephan Gsell)، فقد رأى أن المدينة المعنية بالغرامة هي لبدة الكبرى، ورفض نسبة الأمر إلى مدينة لبدة الصغرى، ويُشير "جزيل" إلى أمرين مهمين كانا قد وردا في كتاب الحرب الأفريقية، المصدر الرئيسي في هذا الشأن، الأمر الأول هو أن هذا العمل ورد فيه أن المدينة التي فُرضت عليها الغرامة كانت قد تعرضت لعمليات نهب على يد الملك النوميدي "جوبا" (Juba) في وقت سابق، ثم تحالفت معه بعد ذلك أثناء الحرب ضد قيصر(*)، ويرى "جزيل" أن لبدة الصغرى لا يمكن أن تكون قد تعرضت لأي هجوم من قبل جوبا؛ لأنها كانت في حِمى من هجماته؛ لوقوعها ضمن أراضي أفريقيا الرومانية، والذي كان في حالة سلام مع روما، ولم يكن ليجرؤ على انتهاك الأراضي الرومانية، أما مدينة لبدة الكبرى فلم تكن جزءًا من ولاية أفريقيا الرومانية، بل كانت المملكة النوميدية تفصل بينهما، وهذا ما يفسر كيف كانت عُرضة لغارات جوبا التي لم تكن تفصله عنها أية حواجز[8].

- Matthew, B., op. cit. P.117.

(1) Cicero, In Verrem, 2. 5. 155. “T. Herennius, is quem ille argentariam Lepti fecisse dicit;”; Haynes, D.E.L., The antiquities of Tripolitania, published by the antiquities, Museums and archives of Tripoli, Libya, 1965, P.33.

(2) Townsend, W., op. cit. P.275.

(3) جاء في المصدر أن قيصر فرض على ثابسوس مليونا سسترس، والمؤسسات ثلاثة ملايين سسترس، كما فرض على هادروميتوم ثلاثة ملايين سسترس في الوقت الذي فرض فيها على المؤسسات خمسة ملايين سستروس.

- Caesar, De Bello Africo, XCVII, “Thapsitanis HS |XX, conventui eorum HS |XXX, itemque Hadrumetinis HS |XXX, conventui eorum HS”.

(4) ذكر بأن تيسدروس غُرمت بكمية من الحبوب.

- Caesar, De Bello Africo, XCVII, "… Thysdritanos propter humilitatem civitatis certo numero frumenti multat".

(5) Richard M. Haywood, The Oil of Leptis, Classical Philology, Vol.36, No. 3, 1941, P.248.

(6) Ibid. P.248.

(7) Ibid. P. 249.

(*) قام الملك النوميدي جوبا قبل عام 46 ق.م ببضع سنوات بنهب مدينة لبدة، ولكن في وقت لاحق مع بداية الأعمال العدائية ضد قيصر انحازت إلى جوبا، وزودته بالأسلحة والجنود والمال.

- Richard M. Haywood, op. cit. P. 246.

(8) Gsell. S, L’Huille de Leptis, Rivista della Tripolitania, 1924-1925, Anno I, P.42.

الأمر الثاني يتمثل في تحالفها معه ضد قيصر، ويرجح "جزيل" حدوث ذلك سنة 49 ق.م أو 48 ق.م، حيث قدمت له المساعدة العسكرية، فقد قضى "كاتو" (Cato) فصل الشتاء بها، وهو في طريقه لينضمّ إلى القوات المناوئة لقيصر[1]، ويمكن أن نضيف أن مدينة لبدة الصغرى لا توجد مؤشرات واضحة على أنها واجهت قيصر بأية أعمال عدائية، بل على العكس من ذلك تمامًا، فقد استقبلته، ولم تحدث أية مقاومة عندما اقترب قيصر منها، كما أن مبعوثيها الذين أُرسلوا للقائه لم يقدّموا أي اعتذار عن أنشطة عدائية تجاهه، الأمر الذي كان سيقع يقينًا لو أنها شاركت في مثل تلك الأعمال، بل نجده عين قادة المئة وحراسًا عند بواباتها لمنع الجنود من عمليات السلب والنهب التي ربما قد تحدث[2].

ثانيًا: التحليل الكمي للغرامة

ستركز الدراسة في هذا الجزء منها على التحليل الكمي للغرامة، وذلك بترجمة كمية الغرامة إلى وحدات قياس معاصرة قابلة للفهم والتحليل، من حيث تقدير نسبة الغرامة من إجمالي الزيت المُنتج، وحساب العدد التقديري لأشجار الزيتون اللازمة لإنتاج كمية الزيت المطلوبة، والمساحة الإجمالية للأراضي التي تحتوي تلك الأعداد، وتقييم مدى مقدرة مدينة لبدة الكبرى على الوفاء بهذه الغرامة.

1. تحويل كمية الغرامة إلى النظام المتري (الكيلو جرام واللتر)

يُشكّل تحويل الوزن الدقيق للباوند الروماني (Pondo أو Libra) إلى الكيلو جرام تحديًا، وذلك لوجود اختلافات في قيمته من ناحية المصادر أو اختلاف المناطق الجغرافية، ومع ذلك، فبالاستناد إلى القيمة المتفق عليها التي تُقدر بـ 327.4 جرام[3]، يمكن حساب الوزن الإجمالي للغرامة بالكيلو جرام، وذلك على النحو التالي:

$$3{,}000{,}000 \times 327.4 = 982{,}200{,}000 \text{ جرام}$$

وبما أن الكيلو جرام يحتوي 1000 جرام، فإن الكمية بالكيلو جرام هي:

$$982{,}200{,}000 \div 1000 = 982{,}200 \text{ كيلو جرام}$$

وبذلك تكون الغرامة السنوية قد بلغت 982.2 طن.

ولإعطاء صورة أوضح لحجم الغرامة، يمكن تحويل وزنها من الكيلو جرام إلى اللتر، وهذا يستدعي معرفة الكثافة النوعية لزيت الزيتون، لأن كثافة الزيت أقل من الماء، مما يعني أن الكيلو جرام من زيت الزيتون أكبر حجمًا من اللتر الواحد، وتتفق المصادر على أن متوسط كثافة زيت الزيتون تبلغ 0.916 كيلو جرام لكل لتر[4]، وبهذا يمكننا حساب الحجم الإجمالي للغرامة باللتر، وهي:

$$\frac{982{,}200}{0.916} = 1{,}072{,}271 \text{ لترًا}$$

وبذلك تبلغ الغرامة مليونًا واثنين وسبعون ألفًا ومائتين وواحدًا وسبعون لترًا.

---

(1) Lucanus, Pharsalia, IX. 948; Plutarch, Caesar, 55.1, "ἀλλὰ γὰρ ὡς ἐπανῆλθεν εἰς Ῥώμην ἀπὸ Λιβύης, πρῶτον μὲν ὑπὲρ τῆς νίκης ἐμεγαληγόρησε πρὸς τὸν δῆμον, ὡς τοσαύτην κεχειρωμένος χώραν ὅση παρέξει καθ᾽ ἕκαστον ἐνιαυτὸν εἰς τὸ δημόσιον σίτου μὲν εἴκοσι μυριάδας Ἀττικῶν μεδίμνων, ἐλαίου δὲ λιτρῶν μυριάδας τριακοσίας."

(2) Caesar, De Bello Africo, VII, 1. "inde movit et pervenit ad oppidum Leptim, liberam civitatem et immunem. Legati ex oppido obviam veniunt, libenter se omnia facturos quae vellet pollicentur. Itaque centurionibus ad portas oppidi et custodiis impositis, ne quis miles in oppidum introiret aut iniuriam faceret cuipiam incolae,"

(3) Frank, T., Economic History of Rome to the end of the Republic, Batimore the Johns Hopkins Press, 1920, P.304.

(4) وفقًا لمعيار كودكس الغذائي الدولي (*Codex Alimentarius*) الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الصحة العالمية فإن الكثافة النسبية لزيت الزيتون 0.916.

- Codex Alimentarius, Codex standard for Olive Oil- POMACE Oils CXS 33- 1981, Amended in 204- 213 and 2024, P.10.

يتضح مما سبق أن الغرامة تعادل:

قيمة الغرامة (باوند)	الكمية (كيلو جرام)	الحجم (لتر)
3,000,000	982,200	1,072,271

2. القيمة النقدية للغرامة

تشير المصادر إلى أن القيمة السوقية لزيت الزيتون حينذاك كان اللتر الواحد يساوي واحدًا ونصف سسترس[1]، وبناءً على هذه القيمة، يمكن حساب القيمة النقدية للغرامة، وهي:

$$1\frac{1}{2} \text{ x } 1,072,271 = 1,608,406.5 \text{ سسترس}$$

يتضح أن القيمة النقدية للغرامة هي مليون وستمائة وثمانية آلاف وأربعمائة وستة ونصف سسترس.

3. متوسط إنتاجية الزيت

إن التحدي الآخر هو فهم قدرة لبدة على الوفاء بهذه الغرامة، وهو ما يستدعي تقدير عدد أشجار الزيتون اللازمة لإنتاج كميتها، إضافة لتقدير المساحة الزراعية لاستيعاب تلك الأعداد من الأشجار، وتعتمد هذه التقديرات على متغيرين أساسيين، وهما متوسط إنتاج الزيت لتلك الأشجار، والكثافة الزراعية في الهكتار الواحد خلال ذلك العصر.

أ. متوسط إنتاج الزيت للشجرة

يُعد حساب متوسط إنتاج شجرة الزيتون من الزيت خلال العصر الروماني تحديًا، وذلك لتنوع العوامل المؤثرة على الأشجار، مثل: صنفها، وعمرها، ونوع التربة، ومعدل كميات التساقط المطري، والتقنيات الزراعية المتبعة، ولكن مع ذلك، فإن الدراسات تشير إلى أن متوسط إنتاج الشجرة الواحدة سنويًا حوالي 20 لترًا من الزيت[2]، وبناءً على هذا التقدير، يمكننا حساب العدد التقريبي لأشجار الزيتون المطلوبة لإنتاج كمية الغرامة:

$$\frac{1,072,271}{20} = 53,613.55 \text{ شجرة زيتون}$$

إذًا، كمية الغرامة تحتاج إلى حوالي ثلاثة وخمسين ألفًا وستمائة وثلاث عشرة شجرة زيتون لتأمينها.

ب. المساحة اللازمة لأشجار الزيتون

أما من حيث المساحة اللازمة لاستيعاب هذا العدد من أشجار الزيتون، فيشير بليني (Pliny) إلى أن المسافة بين أشجار الزيتون في أفريقيا كانت تتراوح بين 45 و 75قدمًا رومانية[3]، وبناءً عليه، فإن كثافة زراعة أشجار الزيتون في الهكتار الواحد تتراوح ما بين 20 إلى 56 شجرة[4]، فإذا ما أخذنا المتوسط الحسابي، وهو 38 شجرة في الهكتار كقيمة تقديرية، يمكننا حساب المساحة المطلوبة من الأراضي لأشجار الزيتون:

$$\frac{53,613.55}{38} = 1,410.88 \text{ هكتار}$$

(1) Frank, T., op. cit. P.404.

(2)محمد علي الدراوي، الوجود الفينيقي بمنطقة المدن الثلاث (لبدة وصبراتة وأويا) من القرن السابع حتى القرن الأول قبل الميلاد، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2011م، ص47.

(3) Pliny, NH, XVII. 93- 94.

(4) Goodchild, H., Modelling Roman Agricultural Production in The Middle Tiber Valley, Central Italia, University of Birmingham, Unpublished PhD thesis, 2007, P.255.

إذًا، المساحة التقديرية تعادل تقريبًا 1411 هكتارًا، وهذه مساحة شاسعة من الأراضي، مما يؤكد أن مدينة لبدة الكبرى كانت تمتلك ظهيرًا زراعيًا هائلًا، وقدرة إنتاجية كبيرة، يوضح هذا التحليل حجم الغرامة فقط، ولا يشمل الكميات المخصصة للاستهلاك المحلي، والمخصصة للتصدير، فهذه الكميات من المستحيل تحديد نسبتها من الإنتاج الكلي، غير أن "جزيل" افترض أنها تفوق العُشر[1]، بينما رأى "ماتنقلي" (Mattingly) أنها كانت ما بين 10 % و 25 % من متوسط الإنتاج السنوي للبدة إذا كانت هذه الغرامة سنوية، وليست جزاءً يُدفع لمرة واحدة[2].

فإذا كانت كمية الغرامة تمثل 10% فإن إجمالي الكمية السنوية هو:

$$\frac{1,072,271}{0.10} = 10,722,710 \text{ لترًا سنويًا}$$

أما إذا كانت نسبتها تمثل 25% فإن إجمالي الإنتاج، فإن إجمالي الكمية السنوية هو:

$$\frac{1,072,271}{0.25} = 4,289,084 \text{ لترًا سنويًا}$$

بناء على ما سبق، فإننا نميل إلى أن نسبتها الأقرب أن تكون 25% أو أكثر.

أما حساب الكمية المخصصة للاستهلاك المحلي، فيعد هو الآخر تحديًا، إذ يتطلب معرفة عدد سكان مدينة لبدة الكبرى آنذاك، واستنادًا إلى إحدى الدراسات التي قدرت عدد سكانها بنحو 90,000 نسمة[3]، وإلى دراسة أخرى تشير إلى أن متوسط استهلاك الفرد من زيت الزيتون في العالم الروماني بلغ نحو 20 لترًا سنويًا[4]، فإن التقدير يبدو مرتفعًا، غير أن الزيت لم يكن مخصصًا للطعام فقط، بل استخدم أيضًا للإنارة، والنظافة الشخصية، والعلاج، والطقوس الدينية، وفي الصناعة[5].

وعليه، يمكن تقدير الاستهلاك المحلي على النحو التالي:

$$90,000 \text{ x } 20 = 1,800,000 \text{ لتر سنويًا}$$

إذًا، تقدر كمية الاستهلاك المحلي بحوالي مليون وثمانمائة ألف لتر سنويًا.

وبناءً على التقديرات السابقة، يبرز التساؤل حول مدى قدرة لبدة الكبرى على الوفاء بهذه الغرامة بشكل مستقل، أم أنها اعتمدت في ذلك على مدن إقليم التريبوليتانيا، والذي يضم إلى جانبها مدينتي صبراتة (Sabratha) وأويا (Oea).

لا شك أن الغرامة كانت ضخمة، ولفهم الموضوع بصورة أدق، يقودنا الأمر إلى الرجوع إلى بعض الإحصائيات المتعلقة بأعداد أشجار الزيتون في المنطقة المحيطة بمدينة لبدة، ورغم إن هذه الإحصائيات حديثة نسبيًا، ويعود بعضها إلى العهد العثماني الثاني، وفترة الاحتلال الإيطالي، إلا أنها مهمة في تقديم مؤشرات تقودنا إلى فهم أكثر لمدى إمكانية لبدة الكبرى، فقد ورد في إحدى الوثائق أن مجموع أعداد أشجار الزيتون في المنطقة الممتدة من وادي كعام شرقًا وحتى منطقة سيلين غربًا -حيث تتوسط مدينة لبدة هذه المنطقة- بلغ نحو 42,454 (اثنان وأربعون ألفًا وأربعمائة وأربع وخمسون) شجرة زيتون[6]، وهناك مصدر إيطالي يعود تاريخه لسنة 1912م، بدايات الاحتلال الإيطالي لليبيا، أُشير فيه إلى وجود ما

(1) Gsell, S., op. cit. P.43.

(2) Mattingly, D.J., The Olive Boom. Oil Surpluses Wealth and Power in Roman Tripolitania, LS, 19, 1988, P.37.

(3) Wilson, A., City Size and Urbanization in The Roman Empire, Settlement, Urbanization and Population, Oxford University Press, 2011, P.184.

(4) Amouretti, M.C., Le Pain et L'huile dans La Grece Antique, Universite de Besancon, 1986, P.195; Mattingly. D.J, Tripolitania, The Bath Press, London 1995, P.225.

(5) Amouretti, M.C., op. cit. P.195.

(6) خليفة محمد سالم الاحول، المصادر الأولية لمدينة الخمس إبان العهد العثماني الثاني 1835م – 1911م، ط2، تحت النشر، ص ص 172 – 180.

يقارب من 50,000 (خمسون ألفًا) شجرة زيتون في المنطقة نفسها[1]، كما هناك بيانات موثقة تشير إلى أن إنتاج الزيت في سنة 1950م بلغ 4000 (أربعة آلاف) طن[2]، أتت من المنطقة التي تتطابق جغرافيًا إلى حد كبير من إقليم لبدة القديم.

ربما لا يختلف الوضع كثيرًا بين هذه الإحصائيات وما كان عليه الحال فترة الدراسة، وخصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار ظهير لبدة الزراعي، والذي يشمل أراضي مسلاتة وترهونة، حيث اكتشفت العديد من معاصر الزيتون، والتي قُدر عددها بحوالي 1500 معصرة[3]، وفي ترهونة وحدها ما لا يقل عن 262 معصرة[4] (الشكل2).

وعليه، فمن المرجح أن لبدة الكبرى، باعتبارها كيانًا إداريًا، كان لها نفوذ وهيمنة على كامل إقليم التريبوليتانيا، وكان من المتوقع أن تقوم بتجميع الكمية المطلوبة من الغرامة من كامل منطقة نفوذها، وليس من مزارعها فقط، وبذلك يمكن القول أن الغرامة كانت في جوهرها عقوبة موجهة إلى الإقليم الغني بأشجار الزيتون، وكانت لبدة الكبرى المسؤولة عن تحصيلها، وتسليمها للسلطات الرومانية، ويمكننا تلمس ذلك في رواية "بلوتارخ" (Plutarch) الذي لم يذكر أن الغرامة كانت مفروضة على لبدة تحديدًا، بل أشار إلى أن قيصر تباهى أمام الشعب في روما بنصره، قائلًا أنه بسط سيطرته على منطقة تستطيع توفير 3,000,000 باوند من الزيت، سنويًا لخزينة الدولة[5].

- الاستنتاجات/

تخلص هذه الدراسة إلى أن غرامة الزيت التي فرضها قيصر عقب الأهلية الرومانية استهدفت مدينة لبدة الكبرى وليس مدينة لبدة الصغرى، وذلك استنادًا إلى مجموعة من الأدلة التاريخية والأثرية، وتتمثل أبرز هذه الأدلة في الارتباط المباشر بين لبدة الكبرى والأحداث السياسية والعسكرية التي بررت معاقبة قيصر لها، فضلًا عن الثراء الاقتصادي الذي شهدته المدينة في القرون اللاحقة، والأهمية التجارية التي تمتعت بها، إلى جانب تطور بنيتها الزراعية في محيطها الإقليمي، وهو ما يُحتمل أن يكون قد جاء استجابةً لمتطلبات سداد هذه الغرامة.

هذا وقد أظهر التحليل الكمي ضخامة الغرامة المفروضة، إذ بلغت ثلاثة ملايين باوند روماني، أي ما يعادل ما يلي:

بالكيلو جرام	بالطن	باللتر	قيمتها النقدية بالسسترس	أعداد أشجار الزيتون	المساحة اللازمة لأعداد أشجار الزيتون بالهكتار
982,200	982.2	1,072,271	1,608,406.5	53,613.55	1411

تُظهر هذه الأرقام أن إنتاج هذه الكمية يتطلب أعدادًا كبيرة من أشجار الزيتون، ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وإذا ما أُضيف إلى ذلك الكميات المتعلقة بالاستهلاك المحلي، والأخرى المخصصة للتصدير، وهو ما يتجاوز قدرة مدينة واحدة على الوفاء بها، وهو ما يرجح أن الغرامة لم تكن موجهة ضد لبدة كمدينة منفردة، بل شملت إقليمها بأكمله مع ظهيرها الزراعي الواسع، ويفسر هذا تباهي قيصر أمام شعبه في روما ببسط سيطرته على منطقة قادرة على إمداد روما بهذه الكميات الضخمة من الزيت، كما يبدو أن قيصر كان مدركًا تمامًا لإمكانيات لبدة الكبرى الاقتصادية، وثراء اقليمها المعتمد على صناعة الزيت، وربما أراد من خلال فرض هذه الغرامة أن يستفيد من مواردها دون أن يعرض اقتصادها للانهيار، فالغرامة على ضخامتها لم تمنع من بروز نخبة محلية ثرية، أشرفت على نهضة عمرانية ضخمة، شملت بناء المسرح والسوق والحمامات والمعابد شهدتها المدينة خلال القرنين الأول قبل الميلاد والأول الميلادي، وهو ما يشير إلى أن العقوبة لم تُشكل خطرًا وتهديدًا حقيقيًا على القدرات الاقتصادية للمدينة.

وتؤكد هذه الدراسة في ختامها أهمية اعتماد منهج متكامل، يجمع بين التحليل التاريخي، والمنهج الكمي في دراسة قضايا تتعلق بالاقتصاد القديم، مما يوفر فهمًا أعمق، وأكثر دقة.

---

(1) Prima guida turistica-commerciale di Tripoli italiana, Istituto Italiano Per l'espansione Commercia;e e Coloniale, Venezia, 1912, P.80.

(2) Taylor, A., The Olive in Northern Tripolitania, Some Aspects of Agrarian Geography, Thesis Presented Darcham University, 1961, P.183.

(3) عبد الحفيظ فضيل الميار، الحضارة الفينيقية في ليبيا، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2001م، 168.

4 Mattingly, D.J., The Olive Boom, op. cit, P26; Mattingly, D.J., Olive Oil Production in Roman Tripolitania, Town and Country in Roman Tripolitania, BAR, Series. 274, 1985, P.34.

(5) Plutarch, Caesar, 55, 1.

ملحق الأشكال

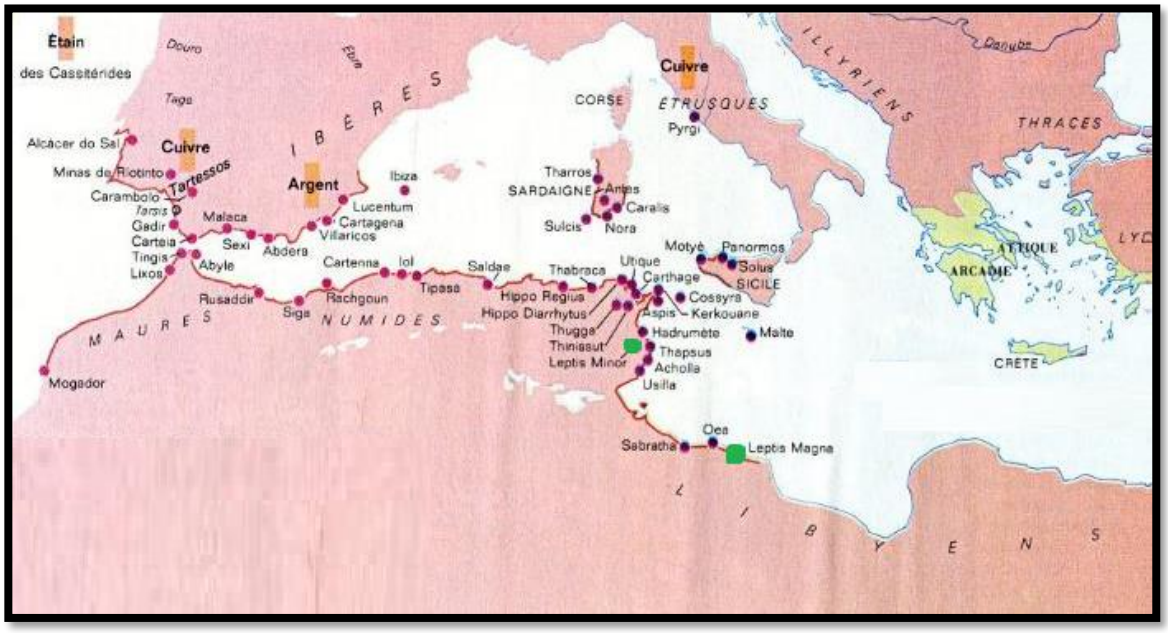

الشكل (1): الموقع الجغرافي لمدينتي لبدة الكبرى ولبدة الصغرى

Objet d'etude: Mediterranee: Conflits, influences et echanges

https://sfa1fde32bf9c9225.jimcontent.com/download/version/1587653485/module/9118714676/name/M%C3%A9diterran%C3%A9e%20chapitre%201.pdf

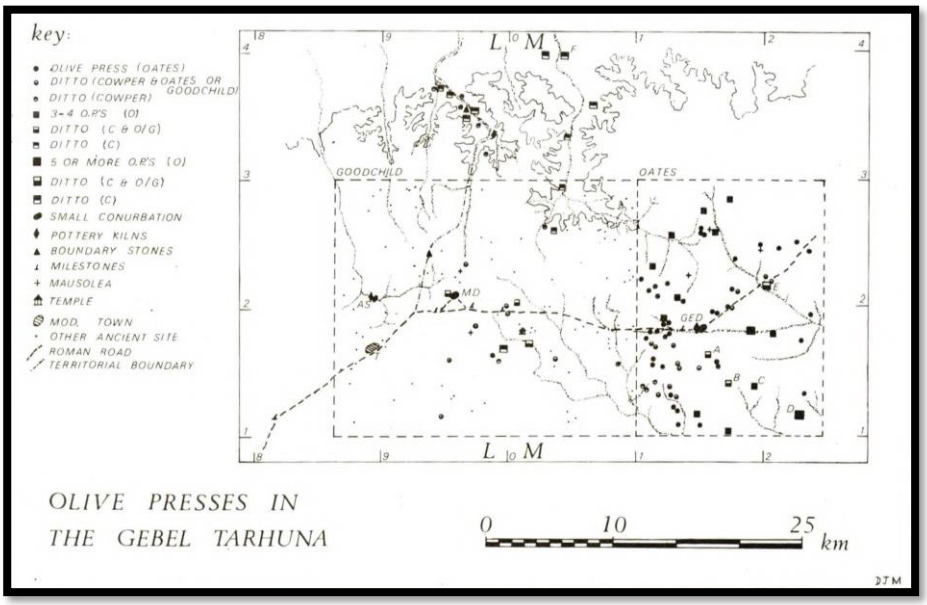

الشكل (2): توزيع معاصر زيت الزيتون في منطقة ترهونة

Mattingly, D.J., Olive Oil Production in Roman Tripolitania, op. cit. figure 4:3, P.33

المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر/

1	Caesar, Bellum Africum	L.C.L
2	Cicero, In Verrem	L.C.L
3	Lucanus, Pharsalia.	L.C.L
4	Pliny, The Natural History	L.C.L
5	Plutarch, Caesar.	L.C.L
6	Scylax.	
7	Strabo, Geography.	L.C.L

ثانيًا: المراجع/

- المراجع العربية:

1. خليفة سالم الاحول، المصادر الأولية لمدينة الخمس إبان العهد العثماني الثاني 1835م – 1911م، ط2، تحت النشر.
2. عبد الحفيظ فضيل الميار، الحضارة الفينيقية في ليبيا، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2001م.

- المراجع الأجنبية/

1. Amouretti, M.C., Le Pain et L'huile dans La Grece Antique, Universite de Besancon, 1986.
2. Bagnall, Roger, Brodersen, Kai and others, Encyclopedia of Ancient History, Leptiminus/ Leptis Minor, www.encyclopediaancienthistory.com.
3. Ben Lazreg, N & Mattingly, D.J., Leptiminus (Lamta): A Roman Port City in Tunisia, Report. N.1, Journal of Roman Archaeology, 1992.
4. Codex Alimentarius, Codex standard for Olive Oil- POMACE Oils CXS 33- 1981, Amended in 204- 213 and 2024.
5. El Mayer, A.F., Tripolitania and Roman Empire, Markaz Jihad AL Libyan Studies Centre, Tripoli 1996.
6. Frank, T., Economic History of Rome to the end of the Republic, Batimore the Johns Hopkins Press, 1920.
7. Goodchild, H., Modelling Roman Agricultural Production in The Middle Tiber Valley, Central Italia, University of Birmingham, Unpublished Ph.D thesis, 2007.
8. Gsell, S., L'Huille de Leptis, Rivista della Tripolitania, 1924-1925, Anno I.
9. Haynes, D.E.L., The antiquities of Tripolitania, published by the antiquities, Museums and archives of Tripoli, Libya, 1965.
10. Matthew, B., Encyclopedia of the Roman Empire, New Yourk, 2002.
11. Mattingly, D.J., Olive Oil Production in Roman Tripolitania, Town and Country in Roman Tripolitania, BAR, Series. 274, 1985.
12. Mattingly, D.J., The Olive Boom. Oil Surpluses Wealth and Power in Roman Tripolitania, LS, 19, 1988.
13. Mattingly, D.J., Tripolitania, The Bath Press, London 1995.
14. Prima guida turistica-commerciale di Tripoli Italiana, Istituto Italiano Per l'espansione Commercia; e Coloniale, Venezia, 1912,
15. Richard M. Haywood, The Oil of Leptis, Classical Philology, Vol.36, No. 3, 1941.

16. Smith, W., Dictionary of Greek and Roman Biography and Mythology, Vol.3, Little, Brown, and Company, Boston, 1867.
17. Taylor, A., The Olive in Northern Tripolitania, Some Aspects of Agrarian Geography, Thesis Presented Darcham University, 1961.
18. Towensend, W., The Oil Tribute of Africa at Time of Julius Caesar, Classical Philology, Vol. 35, No.3, 1940.
19. Wilson, A., City Size and Urbanization in The Roman Empire, Settlement, Urbanization and Population, Oxford University Press, 2011.

- الرسائل العلمية/

1. محمد علي الدراوي، الوجود الفينيقي بمنطقة المدن الثلاث (لبدة وصبراتة وأويا) من القرن السابع حتى القرن الأول قبل الميلاد، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2011م.